

انعكاسات حرب تموز على وضع المالية العامة خلال عام 2006

تقرير أولي موجز

أيلول 2006



تشكل هذه الورقة تقريراً أولياً، غير نهائي، حول التبعات التي رتبها الحرب الإسرائيلية على لبنان على وضع المالية العامة للدولة خلال العام الحالي 2006. وقد ارتكزت هذه الورقة بشكل أساسي إلى ما توافر من معلومات حول الأضرار التي لحقت بالاقتصاد اللبناني، وما نجم عنها من تراجع متوقع في الإيرادات العامة وارتفاع حتمي في مستوى النفقات لمعالجة الآثار الممتددة عن العدوان، إن في البنى التحتية، أو في الخسائر البشرية، أو تلك المتعلقة في التعزيزات الأمنية المترافقة مع تطبيق القرار 1701. ويهدف هذا التقرير إلى تبيان حجم التحديات التي تواجهه المالية العامة للدولة من جراء الحرب الإسرائيلية على لبنان، خصوصاً لجهة الحاجة الملحة إلى تمويل العجز المالي المتزايد، والذي سوف يزداد تفاقماً مع البدء بمرحلة أعمار ما دمرته هذه الحرب.

انعكاسات حرب تموز على الوضع المالي خلال عام 2006 تقرير أولي موجز

1- إنّ تداعيات حرب تموز 2006 على الاقتصاد اللبناني سوف لن يقتصر أثرها على المدى القصير فحسب بل ستمتد انعكاساتها السلبية على مدى السنوات المقبلة. وفي انتظار التقييم النهائي لآثار العدوان والذي سوف يتبلور خلال الفترة القصيرة المقبلة، يبدو أن آثار الحرب وتداعياتها على المؤشرات الاقتصادية ومؤشرات المالية العامة سوف تظهر على المديين القصير والمتوسط، خصوصاً وأن الحصار البحري والجوي على لبنان قد دام لفترة شهرين، عانت خلاله القطاعات الاقتصادية من شلل شبه كامل.

2- خلال السنوات التي سبقت وقوع الحرب، وخصوصاً خلال العام المنصرم، عملت الحكومة اللبنانية جاهدة على إعادة التوازن إلى المالية العامة، فتمكنت من تحسين مستويات الفائض الأولي بطريقة ملموسة ولجم العجز الإجمالي للموازنة والخزينة، كما والتخفيف من وتيرة نمو الدين العام، خاصة بعد الأحداث السياسية والأمنية التي شهدتها العام 2005. وبالفعل نجحت الحكومة في تعزيز الاستقرار المالي والنقدي، وتجلّى ذلك في التحسن الملموس الذي طرأ على الفائض الأولي الإجمالي خلال النصف الأول من عام 2006، وقبل اندلاع الحرب وبدء الاجتياح الإسرائيلي، والذي بلغ نحو 994 مليار ليرة لبنانية (660 مليون دولار) أي بزيادة تجاوزت أربعة أضعاف الفائض الأولي الإجمالي المحقق خلال النصف الأول من عام 2005.

3- ويعود التحسن في الفائض الأولي إلى الجهود التي بذلت لرفع مستوى الإيرادات عن طريق: تحسين الجباية وحث المؤسسات والمصالح العامة، على إجراء التحويلات بشكل دوري ومنظم إلى الخزينة مما أتاح لها وفراً مالياً مهماً بلغت معه إيرادات النصف الأول من عام 2006 نحو 4,063 مليار ليرة (2,696 مليون دولار)، أي بارتفاع نسبته 15 في المئة مقارنة مع النصف الأول من عام 2005. ويذكر أن إجراءات تحفيز الإيرادات قد بوشر العمل بها خلال النصف الثاني من عام 2005، حيث ارتفعت عائدات هذه الفترة مقارنة مع النصف الأول من عام 2005 بنحو 10 في المئة. ولم تقتصر جهود الحكومة على زيادة الإيرادات فحسب، بل تعدتها إلى ضبط وبرنامج النفقات لاسيما النفقات من خارج خدمة الدين العام مما ساهم في انخفاضها من 3,309 مليار ليرة (2,196 مليون دولار) خلال النصف الأول من عام 2005، إلى 3,070 (2,037 مليون دولار) مليار ليرة خلال النصف الأول من عام 2006، أي بنسبة 7 في المئة.

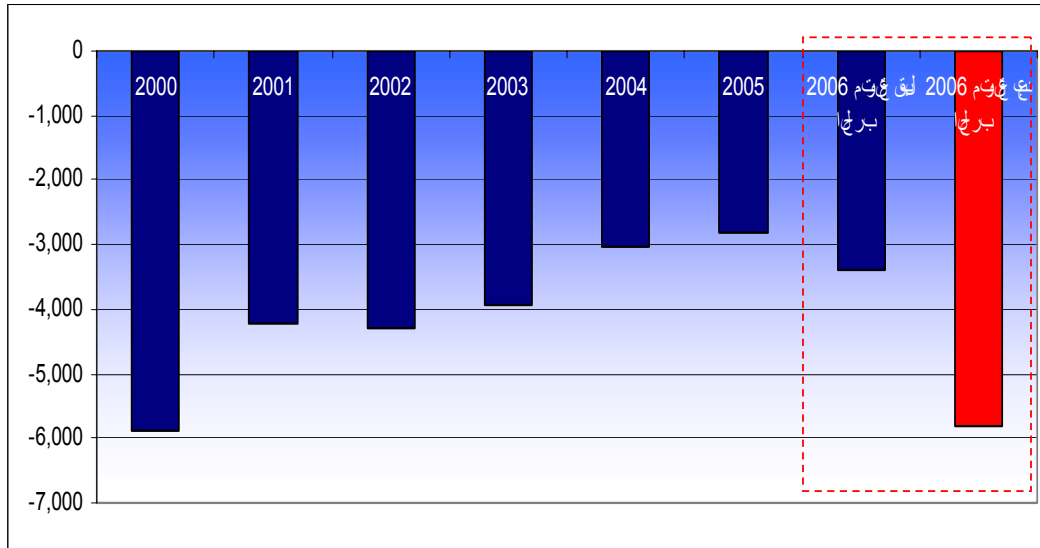
4- إنّ التحسن الذي طرأ على مؤشرات المالية العامة، قبل بدء الحرب، رافقه تحسن مماثل على صعيد إدارة الدين العام، الأمر الذي ساهم في التخفيف من حدة المخاطر المرتبطة بالتمويل، حيث استطاعت الحكومة بموجبه توفير التمويل اللازم من خلال آليات السوق وبفوائد بقيت مستقرة على الليرة وانخفضت على الدين بالعملة الأجنبية، وقد ساهمت هذه السياسة التمويلية بالتخفيف من الاعتماد على مصرف لبنان كأحد مصادر التمويل كما كان حاصلًا في السابق. ما مكنها من إعادة نحو 3 مليارات دولار كديون لمصرف لبنان في الفترة الواقعة ما بين تشكيل الحكومة واندلاع الحرب.

5- إنّ أحداث تموز قد أفشلت الجهود التي كانت تسعى الحكومة من خلالها إلى تحقيق مزيد من الاستقرار المالي والاقتصادي. كما وأطاحت بالتوقعات التي كانت تشير إلى أن النمو الاقتصادي المرتقب للعام الحالي 2006 كان سيبلغ أكثر من 5 في المئة، بالإضافة إلى أن الدمار الهائل والخسائر

البشرية والمادية التي خلفتها الحرب ستؤدي إلى تراجع كبير في معدلات النمو الاقتصادي وإلى ارتفاع مستوى الإنفاق العام.

6- وفي المحصلة، يقدر حجم الخسارة المتوقعة في المالية العامة والناجمة عن العدوان الإسرائيلي على لبنان حتى نهاية عام 2006، في حدود 2,419 مليار ليرة (1.6 مليار دولار) وذلك مع عدم الأخذ في الاعتبار، عند احتساب النفقات، الكلفة الإجمالية لأضرار البنى التحتية، وما ستتحمله الخزينة من نفقات إعادة الأعمار. مع الإشارة إلى أن الأثر الحقيقي والكامل للعدوان الإسرائيلي على المالية العامة سوف تمتد آثاره فعلياً خلال الأعوام المقبلة وخاصة العام المقبل 2007.

رسم بياني رقم 1- تطور العجز الإجمالي - سيناريوهات ما قبل وبعد الحرب



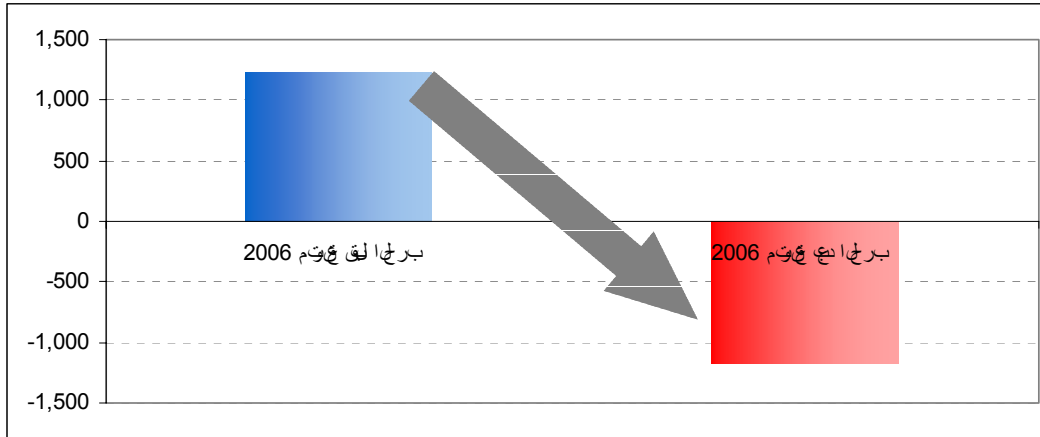
7- وفي تفاصيل ما آلت إليه مؤشرات المالية العامة، وبحسب بعض التوقعات الأولية، بلغ الانخفاض في حجم الإيرادات (منذ بدء الحرب وحتى نهاية شهر آب) ما قيمته 470 مليار ليرة (314 مليون دولار أميركي)، أي ما يوازي 1.44 في المئة من الناتج المحلي وذلك في أقل من شهرين. ويُتوقع أن يصل حجم هذا الانخفاض إلى أكثر من 1,386 مليار ليرة (920 مليون دولار) خلال عام 2006، مقارنة عما كان متوقفاً قبل اندلاع الحرب. كما أدت الحرب إلى تراجع كبير في الإيرادات، لاسيما على صعيد الرسوم المتعلقة بالمبادلات التجارية الدولية والضريبة على القيمة المضافة والهاتف وغيرها، الأمر الذي سيؤثر على إيرادات الخزينة المباشرة وغير المباشرة وعلى الناتج المحلي ككل في السنوات المقبلة.

8- أمّا على صعيد النفقات الأولية، فيُقدر أنها سترتفع بنحو 1218 مليار ليرة (800 مليون دولار)، مقارنة بالمستويات المسجلة في عام 2005، أي ما يزيد عن 3.6 في المئة من الناتج المحلي، كإتفاق إضافي. ولعل أبرز أسباب هذا الارتفاع الكبير في النفقات سيتمثل في المبالغ التي ستحملها الحكومة كمساعدات للمتضررين من جراء هذه الحرب سواء عن أرواحهم أو عن ممتلكاتهم، كما وفي إعادة بناء البنى التحتية، وتمويل الإنفاق الإضافي على الصحة والذي تجلى بشكل خاص خلال فترة الحرب، إضافة إلى تمويل الإجراءات الأمنية التي يتطلبها تنفيذ قرار مجلس الأمن 1701.

9- إنّ التدهور في مؤشرات المالية العامة سيؤدي حكماً إلى ظهور عجز أولي للمرة الأولى منذ ست سنوات، وذلك في أعقاب سنوات من الجهود الحثيثة لاحتواء الوضع في المالية العامة. وقد بات من المتوقع أن ينقلب الفائض الأولي المسجل حتى منتصف عام 2006، والبالغ 994 مليار ليرة (660 مليون دولار)، إلى عجز أولي قد يصل إلى 1,173 مليار ليرة لبنانية (778 مليون دولار) مع نهاية العام، أي بتراجع للميزان الأولي يفوق الـ 2,400 مليار ليرة (1.6 مليار دولار) في وقت كان من المتوقع وبحسب تقديرات ما قبل الحرب أن يسجل عام 2006 فائضاً أولياً بقيمة 1,246 مليار ليرة (830 مليون دولار). وفي موازاة ذلك، يتوقع أن يسجل العام 2006 عجزاً

إجمالي بقيمة 5,808 مليار ليرة (3,850 مليون دولار)، أي ضعف العجز الإجمالي المسجل عام 2005. إن هذا التنامي في العجز، الأولي والإجمالي، سوف ينتج عنه مزيد من الحاجات الملحة للتمويل، الأمر الذي سيؤدي إلى مزيد من التنامي في الدين العام، في بلد كان يعمل على جاهداً على التخفيف من حدة الاختلالات المالية. وهو ما يتطلب جهداً استثنائياً من المواطن ومن الهيئات والدول العربية الشقيقة والدول الصديقة لمعالجة الآثار الكبيرة على الاقتصاد وعلى المالية العامة.

رسم بياني رقم 2- مقارنة الفائض أو العجز الأولي - سيناريوهات ما قبل وبعد الحرب



جدول رقم 3- نتائج المالية العامة المحققة حتى حزيران 2006 والمتوقعة لمجمل عام 2006

النسبة	الفرق	توقعات كانون أول-2006	توقعات كانون أول-2006	2005	
		(بعد الحرب)	(قبل الحرب)		
-17%	-1,386	6,714	8,100	7,405	الإيرادات الإجمالية
9%	1,033	12,522	11,489	10,203	النفقات الإجمالية
0%	0	4,635	4,635	3,534	خدمة الدين
15%	1,033	7,887	6,854	6,669	نفقات من خارج خدمة الدين
26%	297	1,433	1,136	833	الكهرباء
13%	40	354	314	384	البلديات
71%	-2,419	-5,808	-3,389	-2,798	العجز / الفائض الإجمالي
-194%	-2,419	-1,173	1,246	736	العجز / الفائض الأولي

المصدر: وزارة المالية
1/ إن رقم الإيرادات الإجمالي لا يتضمن الهبات

1- الإيرادات المالية المتوقعة لعام 2006

10- بلغت إيرادات الخزينة خلال النصف الأول من عام 2006 نحو **4,063** مليار ليرة (2700 مليون دولار)، أي بزيادة نسبتها 15 في المئة وقدرها 531 مليار ليرة (350 مليون دولار)، مقارنة مع إيرادات النصف الأول من عام 2005. وقد بلغت حصة الإيرادات الضريبية من إجمالي الإيرادات نحو 390 مليار ليرة (260 مليون دولار)، نجم معظمها من عائدات الضريبة على الأرباح والضريبة على الأملاك المبنية والضريبة على القيمة المضافة، إضافة إلى رسوم الطوابع. أما القسم المتبقي، والبالغ 161 مليار ليرة (107 مليون دولار)، فكانت أبرز مصادره من حاصلات إدارات ومؤسسات عامة /أملاك الدولة (الاتصالات بشكل خاص) إضافة إلى الرسوم والعائدات الإدارية والمبيعات.

11- كان من شأن استمرار المنحى الذي ساد خلال النصف الأول من السنة أن يؤدي إلى تحقيق إيرادات بقيمة 8,100 مليار ليرة (أي ما يقارب 5.4 مليار ليرة). غير أن العدوان الإسرائيلي على لبنان قد أسقط هذه التوقعات، وبات من المرجح ألا تحقق الإيرادات ما يقارب 6,714 مليار ليرة (4.45 مليار دولار)، أي بانخفاض مقداره 1,386 مليار ليرة (920 مليون دولار) مقارنة مع التوقعات السابقة. مع ضرورة التنبيه إلى أن هذه التوقعات بنيت على فرضية أن الحصار الجوي والبحري المفروض على لبنان سوف يرفع مع حلول شهر أيلول 2006، وأن النشاطات التجارية سوف تستأنف بشكل طبيعي خلال فترة قصيرة بعد فك الحصار.

12- وفي المقارنة مع عام 2005، فإن الإيرادات المتوقعة لعام 2006 سوف تتخفف بما يفوق 9 في المئة (6,714 مليار ليرة مقابل 7,405 مليار)، مع التذكير بأن عام 2005 كان قد شهد أحداثاً أمنية وسياسية أدت إلى تراجع في الحركة الاقتصادية، وقلص بالتالي من مستوى جباية العائدات. إذاً، فلولاً للأحداث التي جرت خلال عامي 2005 و2006، لكان من الممكن تحقيق نقلة نوعية على صعيد المالية العامة والنتائج المحلي وعلى صعيد الاقتصاد الوطني ككل.

13- ويتوقع أن تحقق العائدات الضريبية في عام 2006 نحو 4,596 مليار ليرة (3,050 مليون دولار)، أي بانخفاض نسبته 6 في المئة مقارنة مع المستوى المسجل عام 2005. ولعل أبرز الأسباب الكامنة وراء هذا الانخفاض هو التراجع في النشاط الاقتصادي، كنتيجة مباشرة للحرب، وما رافقه من تباطؤ في معدلات الاستهلاك. ففي مقابل معدلات النمو التي كانت مقدرة بنحو 5-6 في المئة ما قبل الحرب، يتوقع أن يشهد لبنان ركوداً اقتصادياً، أسهم في زيادة حدته الحصار البحري والجوي والذي استمر لمدة شهرين تقريباً.

14- وكنتيجة مباشرة للحرب وللحصار، يُتوقع أن تتراجع إيرادات الرسوم على التجارة والمبادلات الدولية بمعدل سنوي نسبته 35 في المئة في عام 2006، مقارنة مع 2005. فعلى الرغم من ارتفاع الاستيراد بنسبة 33 في المئة خلال النصف الأول من عام 2006، مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2005، فإنه من المتوقع أن يتدنى حجم الاستيراد الإجمالي لهذا العام بنسبة 15 في المئة مقارنة مع 2005. من جهة أخرى، أدى وضع سقف محدد لسعر مادة البنزين، في وقت تشهد أسعار النفط ارتفاعاً في الأسواق العالمية، إلى تقليص تدريجي لما تستوفيه الدولة من رسوم على المواد الملتهبة، مع الإشارة إلى أنه بدءاً من شهر حزيران 2006 لم تستوفِ الخزينة أية إيرادات عائدة من الرسم على المواد الملتهبة. ويشار إلى أن إيرادات الرسوم على التجارة والمبادلات الدولية كانت تشكل نحو 25 في المئة من إجمالي الإيرادات في الأعوام الماضية، أما في العام الحالي، فيتوقع أن لا تزيد هذه النسبة عن 12 في المئة.

15- أما بالنسبة للإيرادات من الرسوم الداخلية على السلع والخدمات فيتوقع أن تسجل انخفاضاً سنوياً نسبته 7 في المئة، وسيطاول هذا الانخفاض بشكل رئيسي إيرادات الضريبة على القيمة المضافة. ويأتي ذلك كنتيجة للحرب ولاستمرار الحصار البحري والجوي، وللتراجع المتوقع في الاستهلاك المحلي بسبب الأضرار التي لحقت بالقطاعات الاقتصادية كافة، في موازاة ضرب الموسم السياحي والشلل الذي أصاب الحركة الاقتصادية. ويتوقع أن يشهد النصف الثاني من عام 2006 تراجعاً بنسبة 24 في المئة في عائدات الضريبة على القيمة المضافة، مقارنة مع النصف الأول من العام. وبذلك يكون الانخفاض في عائدات الضريبة على القيمة المضافة خلال عام 2006 هو في حدود 8 في المئة مقارنة مع عام 2005.

16- ويتوقع أن تتراجع الإيرادات غير الضريبية بنسبة 20 في المئة سنوياً. ويأتي هذا التراجع كنتيجة للانخفاض في حاصلات الإدارات والمؤسسات العامة وأمالك الدولة لاسيما في إيرادات مرفأ بيروت بسبب تعطل الحركة فيه، إضافة إلى تدني الإيرادات من وفر موازنة المواصلات السلكية واللاسلكية بسبب الأضرار التي لحقت بالشبكة وبحركة القطاع بشقيه الخليوي والثابت.

جدول رقم 4- الإيرادات المتوقعة - سيناريوهات ما قبل وبعد الحرب (مليار ل.د.)

الفرق 2006	متوقع 2006 بعد الحرب	متوقع 2006 قبل الحرب	2,005	
-17.6%	4,596	5,579	4,864	الإيرادات الضريبية
-3.5%	1,120	1,161	1,047	ضريبة على الدخل والأرباح ورؤوس الأموال 1/
-12.6%	637	729	414	ضريبة على الأملاك
-19.3%	1,761	2,183	1,896	الرسوم الداخلية على السلع والخدمات
-19.3%	1,565	1,939	1,693	الضريبة على القيمة المضافة
-29.8%	828	1,179	1,268	الرسوم على التجارة والمبادلات الدولية
-33.4%	448	673	787	الرسوم الداخلية على السلع 2/
-24.9%	380	506	481	رسوم على الاستيراد
-23.5%	250	327	241	الإيرادات الضريبية الأخرى
-18.86	1,695	2,089	2,116	الإيرادات غير الضريبية
-16.91%	1,238	1,490	1,662	حاصلات إدارات ومؤسسات عامة /أملاك الدولة 3/
-25.7%	367	494	365	الرسوم والعائدات الإدارية والمبيعات
-2.08%	423	432	421	إيرادات الخزينة
-17.11%	6,714	8,100	7,401	مجموع الإيرادات

1/ إن التوقعات المتعلقة بالضريبة على الدخل ورؤوس الأموال تبدو مرتفعة نسبياً في عام 2006، مقارنة مع 2005، ومقارنة بتوقعات ما قبل الحرب، ذلك أن الكم الأكبر من هذه الضريبة قد تمت جبايته خلال النصف الأول من العام. فحتى شهر تموز، تمت جباية ما يقارب 800 مليار ليرة من إيرادات هذه الضريبة. أما في الفترة المتبقية من العام فيتوقع أن تتمكن الخزينة من جباية المبلغ المتبقي (أي نحو 320 مليار ليرة خلال خمسة أشهر)، لسبب بسيط، هو أن أحد مصادر هذه الإيرادات، وهو الضريبة على الفوائد، هو أعلى لهذا العام من العام الماضي ويفترض أن لا تتأثر هذه الضريبة بنتائج الحرب والحصار.

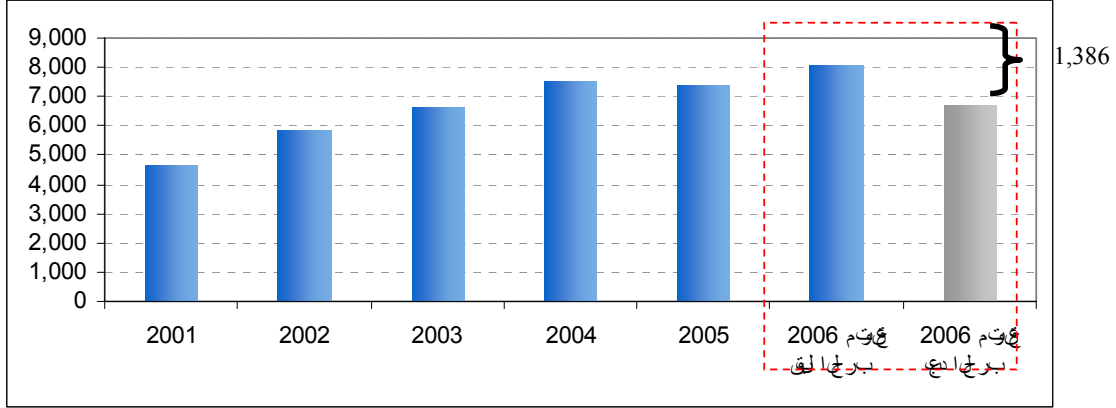
2/ الخسارة في البنزين تعود بالدرجة الأولى إلى تثبيت أسعار المحروقات وتراجع الحركة الاقتصادية.

3/ إن تقدير إيرادات حاصلات الإدارات والمؤسسات العامة جاء أدنى من المستويات المسجلة عام 2005 بسبب توقع تدني في عائدات الهاتف، بغض النظر عن الأسباب المتعلقة بالحرب، حيث أن وزارة الاتصالات قد باشرت بدفع مبلغ التحكيم المستحق لشركتي سليس وليانسل والبالغ لعام 2006 نحو 273 (48 مليار لشركة سليس أي ثلث المبلغ المستحق وما يوازي 225 مليار لشركة ليانسل). إن هذه الاستحقاقات من شأنها أن تخفض الإيرادات المتأتية من قطاع الاتصالات، وإلا فافتت عائدات هذه السنة عائدات سنة 2005 بنحو 6 في المئة.

17- وما تجدر الإشارة إليه أن مفاعيل العدوان الإسرائيلي ستظهر آثارها بشكل أكبر على الإيرادات المتوقعة لعام 2007، ذلك أن بعض الإيرادات الضريبية، لاسيما إيرادات ضرائب الدخل وضرائب الأملاك المبنية والتي شكلت نحو 20 في المئة من إيرادات عام 2005، كان قد تمّ استيفاء معظمها في النصف الأول من العام الحالي، مما جعل تأثير هذا النوع من الإيرادات بنتائج العدوان محدوداً نسبياً خلال عام 2006. غير أن التراجع في النشاط الاقتصادي خلال النصف

الثاني من هذا العام، وما رافقه من تراجع في الأرباح ومن صرف محتمل لأعداد كبيرة من العاملين، سوف تظهر مفاعيله خلال عام 2007، لاسيما في النصف الأول منه.

رسم بياني رقم 3- تطور الإيرادات- سيناريوهات ما قبل وبعد الحرب



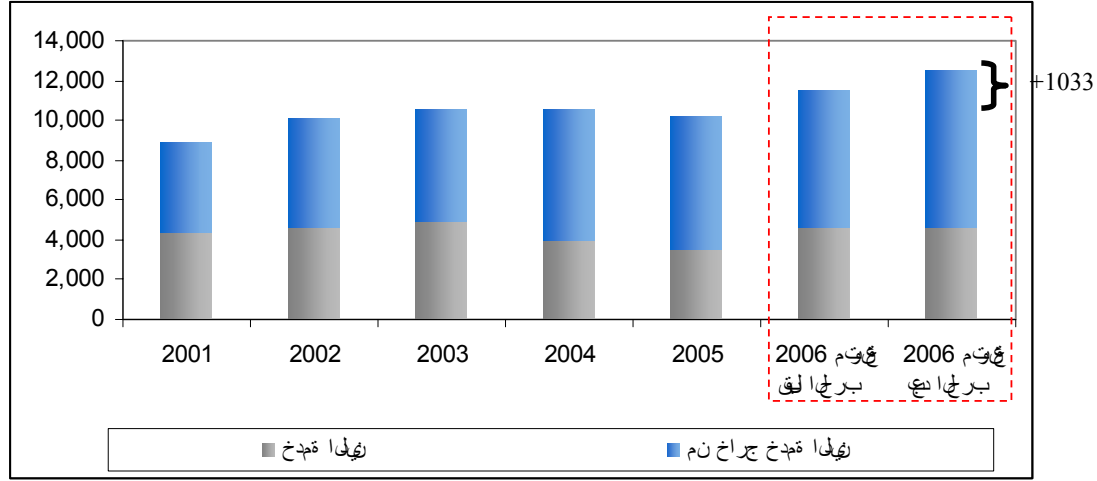
2- النفقات العامة المتوقعة لعام 2006

18- بلغت النفقات العامة حتى منتصف عام 2006 ما يقارب 5,230 مليار ليرة، مقارنة مع 4,867 مليار ليرة خلال النصف الأول من عام 2005، أي بزيادة قدرها 7.5 في المئة. وقد نتجت هذه الزيادة بشكل رئيسي عن الارتفاع في خدمة الدين العام بنسبة 38 المئة خلال الفترة ذاتها، أي ما يعادل 602 مليار ليرة لبنانية (400 مليون دولار). أما الإنفاق من خارج خدمة الدين العام فقد انخفض خلال النصف الأول من السنة بنحو 7 في المئة، أي بنحو 239 مليار ليرة (160 مليون دولار) مقارنة مع الفترة عينها من عام 2005، وذلك كنتيجة للجهود التي بذلتها الحكومة منذ بداية العام للجم النفقات وإدارة المدفوعات المالية والسيولة.

19- لقد أدى العدوان الإسرائيلي 2006 إلى تغيير المنحى الذي كان من المفترض أن تسلكه النفقات حتى نهاية العام الحالي. ففي حين كان من المتوقع أن تبلغ النفقات من خارج الدين العام نحو 6,854 مليار ليرة مع نهاية عام 2006، فإن توقعات ما بعد الحرب تشير إلى ارتفاع في هذه النفقات قد يصل إلى 7,887 مليار ليرة (5,260 مليون دولار) وذلك بسبب استكمال مرحلة الإغاثة- التي بدأت فعلياً خلال شهر تموز- ومن ثم الانتقال المباشر إلى مرحلة إعادة الأعمار، أضف إلى زيادة الإجراءات والتدابير الأمنية، وبالتالي زيادة الإنفاق العسكري والأمني، التي يتطلبها تنفيذ قرار مجلس الأمن 1701 وما يترتب عليها من رفع مستوى الأكلاف مما سيؤدي إلى ارتفاع في الإنفاق العام إلى مستوى قد يصل إلى 1,031 مليار ليرة (690 مليون دولار) أي 9 في المئة مقارنة مع كان متوقعاً قبل اندلاع الحرب. من جهة أخرى، من المتوقع أن يصل حجم النفقات السنوية- بما يشمل خدمة الدين- مع نهاية عام 2006 إلى 12,522 مليار ليرة (8,350 مليون دولار)¹، أي بارتفاع يقارب 2,319 (1,550 مليون دولار) مليار ليرة مقارنة مع عام 2005، أي ما نسبته 23 في المئة. وتجدر الإشارة إلى أن هذه التوقعات تقريبية وهي لا تأخذ في الاعتبار كامل الإنفاق الاستثماري الإضافي الذي سيترتب من جراء الحرب، بما في ذلك كلفة إعادة أعمار المنازل.

¹ إن هذا الرقم يشمل تسديد استحقاقات شركة كهرباء لبنان من اتفاقات تمويل شراء الفيول (سوناتراك والكويت) عن فترة تموز- كانون أول 2006.

رسم بياني رقم 4- تطور النفقات - سيناريوهات ما قبل وبعد الحرب



20- إن الارتفاع المرتقب في النفقات يعود إلى أسباب أربعة رئيسية هي: ارتفاع في الإنفاق العسكري والأمني، وأكلاف الإغاثة، وارتفاع حجم التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان، وتكاليف إعادة الأعمار.

21- إن تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1701 يستلزم إجراءات أمنية إضافية تتمثل بنشر 15,000 جندي من الجيش اللبناني في الجنوب، مع ما يترافق ذلك من استدعاء للاحتياط من المتقاعدين أو من تطويع عناصر جديدة، إضافة إلى زيادة العديد في قوى الأمن الداخلي وتدابير الحجز. إن هذا الأمر الذي سينعكس بشكل رئيسي على بند الرواتب وعلى عدد من البنود الأخرى مثل المواد الاستهلاكية إضافة إلى ارتفاع بعض بنود الجزء الثاني كالتجهيزات. وتقدر الكلفة الإضافية الناجمة عن هذه الإجراءات، خلال الفترة المتبقية من السنة بنحو 105 مليار ليرة (70 مليون دولار).

22- إن استكمال مرحلة الإغاثة تشمل تغطية نفقات المستشفيات وتمويل تدخلات الهيئة العليا للإغاثة في تأمين مستلزمات النازحين إضافة إلى دفع تعويضات مالية للمتضررين من شهداء وجرحى وموقوفين. ويتوقع أن تصل التكاليف الإضافية الأولية التي دفعتها وستدفعها الخزينة كنتيجة لأعمال الإغاثة خلال وبعد الحرب إلى نحو 70 مليار ليرة (45 مليون دولار)، مع العلم أن هناك إنفاقاً إضافياً سيجري خلال المرحلة القادمة.

23- إن إطلاق مرحلة إعادة الإعمار ستؤدي بشكل كبير ورئيسي إلى رفع مستوى النفقات العامة - ولاسيما في المجالات التي تعد من الأولويات كالخدمات العامة وإعادة بناء الجسور والطرق الرئيسية، إضافة إلى ترميم المدارس والمراكز الصحية، والتي لن تتمكن الحكومة من تغطية كل تكاليفها من خلال الهبات. وكنتيجة لذلك يتوقع أن ترتفع النفقات الاستثمارية على عاتق الخزينة بما لا يقل عن 500 مليار ليرة (330 مليون دولار) عما كان متوقعاً لها خلال عام 2006. وتجدر الإشارة إلى أن أعباء الخزينة ستكون مرشحة للارتفاع في حال تأخر وصول الهبات والتبرعات، أو في حال كانت قيمة هذه الهبات لا تكفي لتغطية النفقات المخصصة لها.

24- أما في ما خص نفقات خدمة الدين، فإن التوقعات لا تشير إلى تأثيرات تذكر حتى نهاية عام 2006. فبالاستناد إلى المعطيات المتوفرة حتى آخر شهر تموز 2006، يتوقع أن يصل حجم خدمة

الدين العام لسنة 2006 إلى 4,635 مليار ليرة لبنانية (3,090 مليون دولار)، منه 2,375 مليار ليرة لبنانية (1,580 مليون دولار) لخدمة الدين الداخلي، و 2,261 مليار ليرة لبنانية لخدمة الدين الخارجي. غير أن آثار هذه الحرب على خدمة الدين العام سوف تبدأ بالظهور في المديين المتوسط والبعيد بدءاً من العام 2007.

25- من جهة أخرى، فإن مؤسسة كهرباء لبنان، والتي تمول بشكل كبير من الخزينة اللبنانية، تنتظرها استحقاقات كبيرة في الفترة المقبلة وحتى نهاية عام 2006. ولعل أبرز هذه الاستحقاقات: (أ) تسديد الاستحقاقات المترتبة عن اتفاقات الفيول أويل والغاز أويل لصالح سوناتراك وشركة النفط الكويتية والتي تقدر قيمتها حتى نهاية عام 2006 بنحو 744 مليار ليرة (490 مليون دولار). (ب) تسديد متأخرات للموردين بقيمة 210 مليار ليرة (140 مليون دولار). (ج) استحقاق ديون خارجية للإنشاء والتجهيز بقيمة 116 مليار ليرة (77 مليون دولار).

26- ولعل الأثر الأبرز للحرب على مؤسسة كهرباء لبنان تجلى بعدم قدرة المؤسسة على دفع مساهمتها في تسديد مستحقات الاتفاقات مع شركتي سوناتراك وشركة النفط الكويتية، مما سيرتب على الخزينة اللبنانية أعباء إضافية لتسديد الجزء الذي كان يفترض بمؤسسة كهرباء لبنان تسديده من هذه المستحقات. وقد قامت وزارة المالية فعلياً في تموز 2006 بتسديد 131 من أصل 133 مليون دولار استحققت هذا الشهر. وقد قدرت مؤسسة كهرباء لبنان الخسائر الأولية بنحو 114 مليون دولار أميركي.

جدول رقم 5- النفقات المتوقعة – سيناريوهات ما قبل وبعد الحرب (مليار ل.ل.)

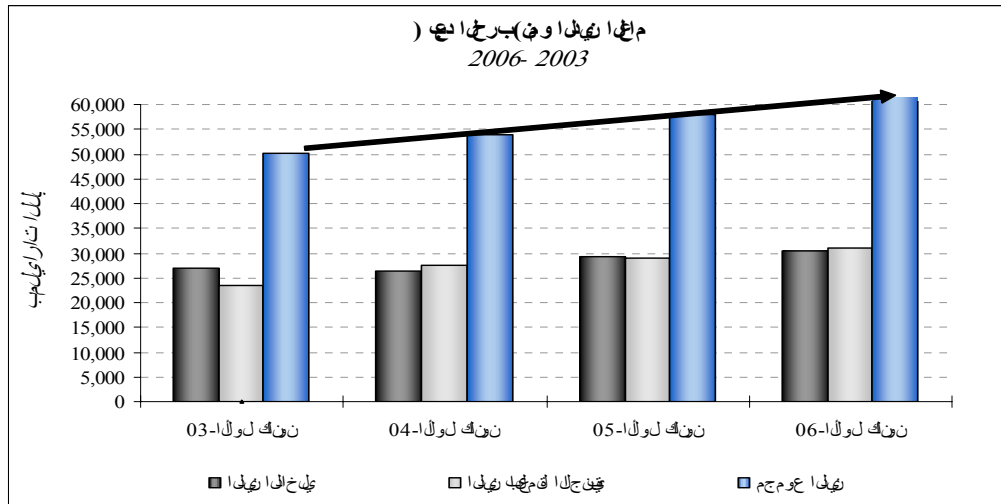
الفرق 2006 (%)	الفرق 2006	توقعات 2006 بعد الحرب	توقعات 2006 قبل الحرب	2005	
0.55%	49	9,010	8,961	7,925	النفقات الجارية منها:
1.09%	36	3,322	3,286	3,193	الرواتب والأجور
-0.02%	0	4,636	4,636	3,534	خدمة الدين
5.01%	8	173	165	213	مواد استهلاكية
-1.01%	-1	90	90	82	خدمات خارجية
4.76%	21	468	447	569	تحويلات أخرى
0.00%	0	150	150	290	منها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
-3.53%	-9	252	261	258	نفقات جارية أخرى
8.13%	17	230	213	192	منها المستشفيات
98.84%	558	1122	564	534	النفقات الاستثمارية
38.70%	658	2359	1701	1477	نفقات الخزينة الأخرى منها:
26.14%	297	1,433	1,136	833	كهرباء لبنان
	50	50			الهيئة العليا للإغاثة
8.97%	1,031	12,521	11,490	10,203	إجمالي النفقات

3- اتجاهات نمو الدين العام حتى نهاية 2006

27- إن التوقعات الأولية، التي سبقت فترة الحرب، قدرت ألا يتجاوز مستوى الدين العام عتبة الـ 60 ألف مليار ليرة (40 مليار دولار) مع نهاية 2006، مع عدم الأخذ في الاعتبار ما كان يمكن لعملية الخصخصة أن توفره من تدفقات مالية تسهم في تخفيض مستوى الدين. وتجدر الإشارة إلى أن الدين العام كان قد بلغ في نهاية 2005 نحو 58 ألف مليار ليرة (38.5 مليون دولار).

28- غير أنّ العدوان الإسرائيلي على لبنان سوف يؤدي، من جهة، إلى زيادة أسرع في نمو الدين، ومن جهة أخرى، وإلى تنامي مخاطر إعادة التمويل سواء بالعملة المحلية أو بالعملات الأجنبية وإلى احتمال ظهور أزمة ثقة لدى المستثمرين. ففي ما يتعلق بمستوى الدين، فإن تقادم العجز الإجمالي وظهور عجز أولي، سيؤدي إلى تسريع وتيرة نمو الدين الذي من المنتظر أن يصل إلى حدود 62 ألف مليار ليرة (41 مليار دولار) مع نهاية 2006.

رسم بياني رقم 5- تطور الدين العام



29- تجدر الإشارة إلى أن وزارة المالية كانت قد نجحت خلال النصف الأول من السنة الحالية في عمليات إصدار سندات يوروبوند جديدة بقيمة 750 مليون دولار أميركي و 175 مليون يورو، كما نجحت باستبدال سندات يوروبوند المستحقة خلال عام 2006. وقد تمت هذه الإصدارات بمعدلات فائدة متدنية و لأجل طويلة، على الرغم من ارتفاع معدلات الفوائد في الأسواق المالية الدولية خلال تلك الفترة. وكانت وزارة المالية تعتزم إصدار سندات يور وبند جديدة في الأسواق المالية في نهاية شهر تموز، غير أن اندلاع الحرب أدى إلى وقف هذه الإصدارات. وقد استعوض عنها بإصدارين، الأول بقيمة 450 مليون دولار و الثاني بقيمة 206 مليون دولار، مباشرة مع مصرف لبنان.

30- وقد تسبب العدوان الإسرائيلي، في هذا السياق أيضاً، بانخفاض أسعار اليوروبوند في الأسواق الثانوية، أي إلى ارتفاع المردود المتوقع عن تلك الأدوات نتيجة ارتفاع مستوى المخاطر. فقد ارتفع معدل المردود من 6.99 في المئة في أواخر شهر حزيران إلى 7.63 في المئة في 19 آب. إن ارتفاع المردود هذا يعبر عن ارتفاع مستوى المخاطر لهذه السندات. وقد عبرت عن هذه المخاطر الوكالتان الدوليتان للتصنيف، "فيتش" و "ستندرد اند بور"، عبر تصنيف لبنان في حالة "مراقبة الدين" بعد نشوب الحرب.

31- إن التداعيات السلبية للحرب على المالية العامة سوف تنجلي في تدهور وضع الميزان الأولي- مع توقع ظهور عجز أولي- الأمر الذي سيؤدي إلى ارتفاع ملحوظ في عجز الموازنة العامة، الأمر الذي سينتج عنه بالتالي نمو أكبر في كتلة الدين العام. إن هذا الواقع سوف يرتب فوائد إضافية يتوقع أن يبدأ أثرها المالي بالظهور خلال النصف الأول من 2007 على أبعد تقدير.

4- خلاصة عامة: تحديات المرحلة

إن التحديات التي يواجهها لبنان على مستوى المالية العامة كبيرة جداً، لا بل تكاد تكون الأكبر من بين جميع التحديات، في ظل الخسائر الكبيرة، التي تكبدتها الحكومة والاقتصاد الوطني على السواء، والمرشحة للازدياد مع الإطلاق الفعلي لورشة إعادة الأعمار. لقد كان لبنان، عشية الحرب، يسعى إلى تنظيم مؤتمر دولي للمانحين لمعالجة أزمته الاقتصادية الرئيسية، أي أزمة تنامي الدين العام. وقد كان لبنان يعتمد، قبل أية مساعدة خارجية، على الجهود الداخلي الكبير الذي

تبدله الحكومة لإجراء إصلاحات بنيوية على مستوى المالية العامة والاقتصاد والشؤون الاجتماعية، ولتحقيق فوائض أولية تسهم في لحم نمو الدين العام، وإعادة التوازن إلى المالية العامة. وقد أعد لبنان لهذه الغاية برنامجاً اقتصادياً إصلاحياً متوسط الأجل طالب به اللبنانيون، كانت أبرز أهدافه زيادة معدل النمو الحقيقي حتى مستويات تتراوح بين 4 و5 بالمئة، وخلق فرص عمل وتحسين المؤشرات الاجتماعية، وتقليص الفوارق بين المناطق وبين مختلف الفئات الاجتماعية. كما استهدف هذا البرنامج وضع الدين العام على مسار تراجعى يجعله قابلاً للاحتمال بعد أن بلغ هذا الدين في نهاية 2005 نحو 175 في المئة من الناتج المحلي.

وقد كانت أبرز توجهات الحكومة الإصلاحية تتمحور حول احتواء النفقات وتعزيز الإيرادات والقيام بإصلاحات هيكلية، لاسيما لجهة المضي قدماً بإجراءات الخصخصة وتمكين الإدارة وتعزيز الشفافية. وقد كانت هذه الطموحات، منذ شهرين فقط، معقولة وقابلة للتحقيق، في ظل الاستقرار النسبي الذي تم تحقيقه بعد أحداث عام 2005، والذي تجلّى بتحقيق نمو اقتصادي كان ليتجاوز الـ 5-6 في المئة في عام 2006، وبإعادة المنحى التصاعدي للفائض الأولي، إضافة إلى إعادة الثقة بلبنان على جميع الصعد.

أما اليوم، فحجم التحديات قد أصبح أكبر بكثير مما كان عليه قبل اندلاع الحرب. ولعل أبرز مؤشر على ذلك هو الارتفاع الذي سيشهده معدل الدين إلى الناتج المحلي. فمع تراجع النمو في الناتج المحلي، ونمو كتلة الدين العام، الناجم عن حاجات التمويل الإضافية لتمويل عجز المالية العامة، سيرتفع هذا المعدل إلى حدود 190 في المئة مع نهاية 2006، وذلك في ظل الإنفاق الإضافي المباشر الذي سببته الحرب من أعمال إغاثة وإعادة أعمار وتعزيزات أمنية في الداخل وعلى الحدود، ناهيك عن سعي الحكومة إلى عدم تحميل الشعب اللبناني ما لا طاقة له به.

غير أن باب الأمل يبقى دائماً مفتوحاً، فما شهده لبنان من استعدادات ونوايا حسنة وإجراءات فعلية لدى جميع الدول الشقيقة والصديقة للمساهمة في إعادة الأعمار وفي إغاثة المنكوبين من الشعب اللبناني يعطي أملاً جديداً بأن لبنان سوف ينهض من جديد، وقد كان هذا حال لبنان دائماً. غير أن حجر الأساس لإعادة إطلاق لبنان من جديد يبقى في الداخل، وفي تضامن الشعب ووحدته واستعداده الفعلي ليكون الكل شريكاً في بناء الوطن مهما كلف ذلك من تضحيات.

إن المطلوب في المرحلة المقبلة هو تضافر الجهود بين كافة الأطراف، من شعب وحكومة وهيئات المجتمع المدني والاقتصادي، بهدف إعادة التوازن إلى الاقتصاد والمالية العامة، مع الأخذ في الاعتبار متطلبات فترة ما بعد الحرب، والتزام الحكومة بمسؤولياتها الكاملة تجاه مواطنيها وتجاه مستقبل الأجيال القادمة. إن الحاجة إلى الإصلاح لا تزال ماسة، وهي تبدو الآن أكثر إلحاحاً من ذي قبل، وهو ما ستسعى الحكومة إلى تحقيقه في الفترة القادمة. إن أولويات الحكومة، في هذه المرحلة، تكمن في معالجة آثار العدوان على المستوى الإنساني، في الدرجة الأولى، وإعادة بناء البنى التحتية، ومساعدة القطاعات الاقتصادية على استعادة نشاطها الطبيعي. غير أن هذه الأولويات يجب أن تتزامن مع تنفيذ سلة من الإصلاحات الاقتصادية والإدارية، والتي من شأنها أن تعيد إلى لبنان استقراره المالي، وتعيد البلاد إلى مسار النمو الاقتصادي وإلى منحاه التصاعدي. إن لبنان، على الرغم مما مرّ به، لا يزال يحظى بثقة أشقائه وأصدقائه، والتي بدأت تتجلى بالعناية التي حظي بها البلد حتى الآن، من خلال المساعدات في مرحلة الإغاثة، والتي ستتجلى بشكل أكبر في المرحلة المقبلة لمساعدة لبنان على تخطي محنته الاقتصادية من خلال الجهد المشترك اللبنانيين من طريق الإصلاح والانضباط المالي والاقتصادي واعتماد السياسات الأيلة حقيقة لتعزيز النمو الاقتصادي من جهة أولى ومن خلال الدعم الهام للأشقاء والأصدقاء من جهة ثانية.